الراصد

شؤون دولية

2016/06/14م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

تقرير من تركيا..... 3

الصين في أفريقيا.. حسابات الربح والخسارة..... 6

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

تقرير من تركيا

فهمي هويدي　　الشرق القطرية　　2016\6\14

لا يسرنا استمرار توتر العلاقات بين مصر وتركيا، وربما كان الوقت مناسبا الآن لفتح الملف وإعادة النظر في حساباته وعناوينه.

(١)

أجواء إسطنبول في عام ٢٠١٦ تذكرنا بمصر الستينيات، التي صورها الصحفي الفرنسي إريك رولو في كتابه عن كواليس الشرق الأوسط الذي ترجم إلى العربية حديثا. ذلك أنه كان مفتونا بكل اللاجئين السياسيين العرب الذين وجدوا في القاهرة آنذاك ملاذا لهم. وحين شارك في مجالسهم وأحاديثهم الليلية فإن ذلك مكنه من التعرف على صورة حية ومفصلة لواقع العالم العربي من خلال استماعه إلى أحدث أخباره وأسراره. الظاهرة ذاتها يلاحظها زائر إسطنبول هذه الأيام، إذ يجدها تعج باللاجئين السياسيين القادمين من مختلف أنحاء العالم العربي، مضافا إليهم آخرون من دول آسيا الوسطى التي تتحدث اللهجات التركية، وصولا إلى الويغور سكان تركستان الشرقية التي ضمتها الصين في خمسينيات القرن الماضي وغيرت اسمها إلى مقاطعة سينكيانج. هؤلاء يصادفهم الزائر ويرى وجوههم في كل مناسبة عامة. فضلا عن الفنادق والمقاهي والمطاعم والأسواق.

حضرت في إسطنبول مؤتمرا لمنتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال الذي وجد منظموه أن تركيا أكثر أقطار المنطقة ترحيبا به، ووجدت أن مسؤول الاستقبال وكذلك صاحب شركة سيارات الانتقال مصريان، والسائق الذي رافقني كان سوريا، والمنظمون كانوا شبابا من فلسطين. وفي الفندق صادفت سياسيين ليبيين ويمنيين وجزائريين وسوريين وتوانسة وعراقيين وخليجيين، واكتشفت أفغانيا جاء ليتاجر في العقارات بعدما سمع عن النهضة العمرانية في المدينة.

صخب المؤتمر كان قطرة في بحر الضجيج الذي لا تهدأ وتيرته في إسطنبول على مدى اليوم. ليس فقط لأن سكانها المقيمين ١٦ مليونا، ولكن لأن المدينة مترامية الأطراف تتحول إلى خلية نحل يتحرك فيها الجميع ويركضون طول النهار، التجار والصناع والسياح والمتظاهرون والدراويش وباعة السميط والزهور وأوراق اليانصيب. وإذ يكاد المرء يصاب بالدوار وهو يرقب تلك الحيوية الطاغية، فإنه يجد فيما يراه مصداقا لما ذكره مكتب الإحصاء الأوروبي ومؤسسة الإحصاء التركية من أن تركيا أحرزت المركز الأول في أوروبا في النمو الاقتصادي خلال الربع الأول من العام الحالي، بتحقيقها نموا بلغت نسبته ٤.٨٪. وبذلك تقدمت على السويد ورومانيا ـ أكبر منافسيها ـ إذ حقق كل منهما نموا بنسبة ٤.٢٪. علما بأن معدلات النمو في الاتحاد الأوروبي (٢٨ دولة) ومنطقة اليورو (١٩ دولة) بلغت على التوالي ١.٨٪ و١.٧٪ في الفترة ذاتها.

(٢)

تركيا في الاقتصاد غيرها في السياسة والإعلام. والوجه الأول يدركه الأتراك جيدا، لكن الوجه الثاني هو الذي تراه الأغلبية في الخارج. والطفرة الاقتصادية الكبيرة التي تحققت في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية التي تدير البلاد منذ عام ٢٠٠٢ تمثل الرصيد القوى الذي تستند إليه شعبية الحزب وقيادته المتمثلة في الرئيس رجب طيب أردوغان. ذلك أنها أدت إلى مضاعفة الدخول مرتين خلال ١٠ أعوام، بحيث أصبح متوسط دخل الفرد ١٧ ألفا و٥٠٠ دولار في العام. وبمقتضاه أصبحت تركيا بين الدول العشر التي شهدت ثورة صناعية. كما صنفت ٤ من مدنها ضمن العشر الأسرع تطورا في العالم (المدن هي إسطنبول وبورصة وأزمير وأنقرة ـ وحسب تقرير معهد بروكينجز في واشنطن الذي أجرى الدراسة فإن إسطنبول صنفت في المرتبة الثالثة في حين احتلت المرتبة الـ٥٢ في تقرير المعهد عن عام ٢٠١٣).

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

يشهد الزائر مظاهر تلك الطفرة في مختلف مظاهر العمران والحياة بالمدن التركية. التي تتغير معالمها عاما بعد عام. أما مدينة إسطنبول التي أعرفها أكثر من غيرها فيتغير وجهها أكثر من مرة خلال العام، بحيث تزداد فتنة وإبداعا، رغم حدة الصراعات وشدة التجاذب على أرضها بين القوى السياسية المختلفة.

الصعود المشهود في مؤشرات الاقتصاد يتفوق على مؤشرات السياسة. ذلك أن الصراع المحتدم بين مكونات الطبقة السياسية الحاصل في البرلمان، والذي تعبر عنه وسائل الإعلام وقنوات التلفزيون، أصبح يواجه بدرجات مختلفة من التشدد من جانب السلطة، التي أصبح يضيق صدرها بالنقد خلال السنوات الأخيرة. ذلك راجع لحد كبير إلى ثقة متزايدة ونزوع من جانب أردوغان الرجل القوي في السلطة منذ عام ٢٠٠٤. إذ عين رئيسا للوزراء آنذاك واستمر حتى عام ٢٠١٤. ثم انتخب رئيسا للجمهورية في ذلك العام، وهو يعمل الآن جاهدا للجمع بين المنصبين عبر محاولته تعديل الدستور والانتقال إلى النظام الرئاسي. ذلك أن النجاحات التي حققها خلال تلك الفترة الطويلة نسبيا رفعت منسوب طموحاته بقدر ما جعلته أكثر حساسية إزاء معارضيه. وهؤلاء ضاقوا باستمراره والتأييد الشعبي له، حتى أصبح هجومهم عليه أكثر شراسة في البرلمان والإعلام. وهي المجالات التي ما زالت مفتوحة أمامهم ويتحصنون بها. خصوصا أن التأييد الشعبي لهم متواضع بالمقارنة بـ حزب العدالة والتنمية. والأخير فاز بنسبة ٤١٪ من الأصوات في انتخابات عام ٢٠١٥ في حين فاز منافسوه بنسب أقل من ذلك بكثير. حزب الشعب الجمهوري العلماني واليساري حصل على ٢٥٪ فقط. أما حزب الحركة القومية اليميني فشعبيته لم تتجاوز ١٧٪ وحزب الشعوب الديمقراطي الذي يمثل الأكراد فاز بـ١٣.٥٪.

رغم الضعف النسبي للأحزاب المعارضة فإنها موجودة وعالية الصوت. والصحف التي تعبر عنها، جمهوريت وايدينليك وافرنسيل وسوذجو وبيرجين وغيرها، تقيم له محاكم علنية ويومية له، ويصل بها الأمر أحيانا إلى حد التطاول عليه وتجريحه، الأمر الذي يدفعه إلى مقاضاة بعض الدور الصحفية والكتاب، وهي الإجراءات التي تندد بها صحف الديمقراطيات الغربية لأسباب مبررة ومفهومة، ومن المفارقات أن بعض الصحف العربية تستخدم تلك الانتقادات في التنديد بشخص أردوغان ونظامه في إطار الصراع السياسي معه. ناسية أن الهامش الديمقراطي في تركيا يتجاوز بكثير ما هو متاح في كل العالم العربي، باستثناء لبنان.

(٣)

هذه المرة لاحظت أن حالة الاسترخاء السياسي اختلفت في تركيا. إذ لمست تعاطفا مع رئيس الوزراء السابق الدكتور أحمد داود أوغلو، الذي استقال من منصبه بسبب تفاقم خلافاته مع الرئيس أردوغان. وقيل لي إن استقلال وقوة شخصية الرجل كانت سببا لاحتكاكات ناعمة بينهما، وحين تبين أنه ليس ممكنا استمرار تسيير السفينة بقائدين، كان طبيعيا أن يغادر رئيس الوزراء وليس رئيس الجمهورية، إلا أن التعاطف مع أحمد داود أوغلو (الذي قيل لي إنه عاكف على إصدار ستة كتب كانت مؤجلة له) لم يؤثر على الترحيب برئيس الوزراء الجديد بن علي يلدريم. فالأول رجل تفكير إستراتيجي مستقل، والثاني رجل أردوغان وعقله التنفيذي منذ كان عمدة لإسطنبول في عام ١٩٩٤. وجهده مشهود في إعمار تركيا من أقصاها إلى أقصاها.

وقد اختاره أردوغان للعمل بجانبه باعتباره رجل المهمات الخاصة. حتى ظل يوصف طول الوقت بأنه كان يدير «حكومة الظل»، التي ضمت ١٣ مستشارا كان لهم دورهم في رسم سياسة تركيا في الداخل والخارج.

في الوضع المستجد، أصبحت تركيبة رأس السلطة أكثر توافقا وانسجاما، وحسب جريدة «حريت» فإن أمام السيد يلدريم سبعة ملفات كانت عناوينها موضوعا للاختلاف في الرأي بين أردوغان ورئيس الوزراء السابق. هذه الملفات هي: الحرب على الإرهاب الذي يعني هناك التعامل مع حزب العمال الكردستاني (الأكراد يمثلون ١٦٪ من السكان).. وثمة إشارة إلى أن يلدريم الذي يحتفظ بعلاقات جيدة مع الجيش ورئاسة الأركان قد يسعى للعودة إلى طرق باب الحل السلمي الذي يوقف

GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

العنف والاقتتال . الملف الاقتصادي الذي يعد إنعاشه والحفاظ على معدلات نموه مهمة أساسية للحكومة . الدستور الجديد الذي يتطلع أردوغان إلى تعديله للانتقال من النظام البرلماني إلى الرئاسي . تعيين حكام المدن ومديري الأمن الذي أطلق رئيس الوزراء السابق يده فيه دون الرجوع إلى القصر الجمهوري، الأمر الذي أثار استياء أردوغان ودفعه إلى رفض التوقيع على تلك التعيينات..

الملف الخامس يخص الانفتاح على العلويين (يمثلون ما بين ١٦ و٢٠٪ من السكان) ومعهم الأقليات المسلمة من غير أهل السنة وأبرزهم البكتاشيون، وهؤلاء لهم مشكلاتهم المعلقة منذ عدة سنوات.

الملف السادس يتعلق بالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي التي ساءت في الفترة الأخيرة . الملف السابع محوره العلاقات الخارجية التي ستترك للرئيس أردوغان.

(٤)

الشأن الداخلي يهمنا لأن بلدا بأهمية ووزن وقوة تركيا لا نستطيع أن ندير الظهر له أو نشطبه من المعادلة في أي تفكير رشيد وليس بالضرورة تفكيرا إستراتيجيا.

وإذا كان الدكتور جمال حمدان قد تحدث عن تركيا ومصر وإيران باعتبارها تشكل أضلاع المثلث الذهبي الذي يمكن أن يقود نهضة المنطقة، فربما احتجنا إلى من يرصد الخسائر التي لحقت بالمنطقة جراء انهيار جسور التعاون بين الدول الثلاث. وإلى جانب ذلك فإننا نشهد بأعيننا كيف انطلقت إيران وتمددت في ظل الخصومة بين القاهرة وأنقرة التي أدت إلى انهيار المعسكر السني، وكيف حلت الحروب الطائفية محل التعاون الإستراتيجي، وكيف استفادت إسرائيل من كل ذلك وخسر المسلمون السنة والشيعة.

لدي ملاحظتان أخيرتان في هذه القراءة هما:

< إن العلاقات المصرية التركية التي تدهورت سياسيا وجمدت اقتصاديا خيم عليها الانفعال على الجانبين على نحو محزن، إذ صرنا بإزاء علاقات دافئة مع إسرائيل وباردة ومعقدة مع أنقرة، وصارت إسرائيل تغازل مصر وتركيا وتلاعبهما. وأفهم أن للانفعال أسبابه، فتركيا تدخلت في الشأن المصري بأكثر مما ينبغي. ومصر رهنت العلاقة مع تركيا على موقفها من الإخوان وردت على أنقرة بإجراءات ذهبت فيها أبعد مما ينبغي على الصعيدين السياسي والإعلامي.

< الملاحظة الثانية أنني ألمح في الأفق التركي إشارات موحية بأن خطوط السياسة الخارجية محل مراجعة وإعادة نظر. فثمة تهدئة في تصريحات الرئيس أردوغان تجاه مصر، خصوصا أن أنقرة استشعرت أن وجود الإخوان وحلفائهم في تركيا بقنواتهم التلفزيونية حملها بأعباء أثقلت كاهلها، كما أن الخلافات الحاصلة بينهم سببت صداعا للسلطات المختصة. وغاية ما يمكن أن يقال في هذا الصدد أن الملف مفتوح الآن ويدرس من جوانبه المختلفة. في الوقت ذاته تسربت أنباء عن التمهيد لنقل زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان من سجنه الانفرادي في جزيرة أمرالي ببحر مرمرة إلى الإقامة الجبرية في مكان آخر، لتسهيل التواصل معه لتهدئة الأوضاع مع حزب العمال الذي يخوض حربا ضد الجيش التركي.

من ناحية ثالثة نشرت صحيفة «يني شفق» في عدد ٦/٢ مقالة لكاتبها عاكف أمره المقرب من الحزب الحاكم أشار فيه إلى أخبار تحدثت عن لقاء سري تم في الجزائر بين مسؤولين أتراك وموفد من الرئيس بشار الأسد، وعن إرسال نظام الأسد شخصا تعرفه أنقرة للوساطة بين البلدين.

وذكر الكاتب أن التطورات الحاصلة في المنطقة استدعت تحريك ذلك الملف بعدما صارت الأمور تهدد وحدة سوريا وأمن تركيا (يقصد سعي الأكراد السوريين لإقامة كيان لهم على الحدود بين البلدين).

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
GAZA Center For Studies & Strategies

هذه الإشارات تحتاج إلى تمحيص وتحقيق، ومن المهم تسلمها، الأمر الذي يثير تساؤلا مشروعا عن موقف القاهرة وخطواتها المقبلة. وهو ما أستطيع أن أسأل عنه لكني لا أملك إجابة عليه.

الصين في أفريقيا.. حسابات الربح والخسارة

عرض/المسلمي الكباشي الجزيرة نت 2016\6\14

على مساحة ورقية قاربت الأربعمائة صفحة، حاول المؤلف الدكتور الأمين عبد الرزاق آدم، قراءة حساب الربح والخسارة في علاقة الصين بأفريقيا، وهي علاقة ضاربة في أعماق التاريخ، ولكن عقودها الثلاثة الأخيرة بدت فيها أفريقيا كمرجل من تفاعلات وتقاطعات المصالح تدور في مختلف أقطارها.

وبدت صلتها بالعالم خارجها، وخاصة مع التكتلات الكبرى الغنية (الولايات المتحدة، أوروبا الغربية، الصين) تشبه حالة التدافع الاستعماري على مدى قرنين سبقا النصف الأخير من القرن العشرين، حين بدأت قبضة الاستعمار ترتخي ثم تتهاوى في شكلها العنيف، لتتهيأ لدورة جديدة من شكله اللطيف.

يغطي هذا الكتاب علاقات القارة السمراء بالصين منذ العام 1950 وحتى 2010، وقد بدا -على أهمية وكثافة ما به من معلومات عن كثير من دول القارة- مضطربا ومختل التوازن في استعراض أحوال دول أخرى استعصت فيها المعلومات، وضنت بها المصادر.

ولهذا تركزت المناقشة المفصلة على ثلاث عشرة دولة من أصل ثمان وأربعين دولة، يرفرف في سمائها العلم ومعه مظاهر الوجود الصيني ثقافة وتجارة وعلاقات منافع متبادلة، ولكن الدول التي حظيت بنقاش تفصيلي تمثل العشرة الأولى منها 78% من إجمالي التجارة مع الصين. كما تستقبل العشرة ذاتها 93% من إجمالي صادرات الصين إلى القارة. وهذه الدول هي: مصر، السودان، أثيوبيا، جنوب أفريقيا، نيجيريا، أنغولا، كينيا، تشاد، الغابون، زيمبابوي، أريتريا، غانا.

ورغم شح المؤلفات -حسب الكاتب- حول الموضوع وخاصة في المنطقة العربية والأفريقية؛ فإن الكتاب قدم إفادات هامة، ومناقشات معمقة لموضوع يشكل عنصرا أساسيا في مسير ومصير هذه القارة الإستراتيجي في بعده التنموي داخل أقطارها، وفي دورها في علاقات القوى وتوازنها في المصاف الدولي. وقد نجح المؤلف إلى حد كبير في استخلاص بعض ما يمكن تسميته قوانين وأساليب ومناهج الصراع في هذه القارة من العالم.

وقد استفاد الكاتب من موقعه الآن حيث يعمل أستاذا للعلوم السياسية في جامعة أفريقيا العالمية، متخصصا في الشأن الأفريقي الذي ألف عنه أربعة كتب، تخصصت في منطقة القرن الأفريقي، وموقعه السابق حيث عمل لعشر سنوات ضابطا في جهاز الأمن والمخابرات السوداني. استفاد من كل ذلك في توظيف خبرات قدمت الموضوع بحجم أهميته، وفتحت طريقا طويلا في بحث ملح لهذه العلاقة.

ومهما يكن من شمولية تناول الكاتب لمختلف عناصر العلاقة بين الصين وأفريقيا في بعدها الثقافي والسياسي والاقتصادي إلا أن تركيزه في أكثر من 70% من الكتاب كان على صراع المصالح الاقتصادية كأولوية قصوى للقوى المتداخلة فيه، وإن اختلفت الأساليب وطرائق التعاطي.

سمات الاقتصاد الأفريقي

تشير التقارير -حسب ما ورد في الكتاب- إلى أن أفريقيا تعاني أكبر نسبة للفقر في العالم، إذ يعاني 47% من سكانها من الفقر، ونسبة الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية تصل 30%، وتصل البطالة إلى 70% من القوى العاملة في جنوب الصحراء، وتجاوزت ديون القارة حاجز الـ400 مليار دولار.

GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

ومع تصاعد المشكلات الاجتماعية، وتدهور معدلات النمو الاقتصادي تضاءلت قدرة الدول الأفريقية على مواجهة التزام خدمات الديون، فاستمر تراكم المتأخرات حتى أصبحت أزمة الدين هاجسا دوليا، وبلغت نسبة خدمة الديون 35 إلى 60% من الناتج المحلي الاجمالي.

ويعاني الاقتصاد الأفريقي من التبعية بارتباط سياساته بسياسات الدول المتطورة التي كانت تستعمر القارة في الماضي القريب، بما يخضع اقتصاديات القارة لمتطلبات نمو الدول المتطورة. وبهذا فقد دخلت القارة من غير مشيئة منها في شبكة النظام الاقتصادي والمالي العالمي الذي تمسك به العواصم الأوربية والأميركية وبعض الآسيوية مجتمعة ومتفرقة.

هذه هي صورة الواقع، ولكن دوافع الصراع في أفريقيا ليست حول الواقع البائس، وإنما حول الممكن الزاهر.. فالقارة تعتبر من أغنى قارات العالم من حيث حجم الموارد الطبيعة، والمواد الخام الثمينة، وتتوفر على 10% من الاحتياطات العالمية من النفط، و8% من احتياطات الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى أنها تنتج 80% من بلاتين العالم، وأكثر من 40% من ماسه، و 20% من الذهب والكوبالت.

كما تتسم السوق الأفريقية باتساع لاستقبال المنتجات، إذ يبلغ حجمها 900 مليون نسمة، ما يجعلها هدفا تتسمر نحوه أنظار الباحثين عن فرص التسويق الكبير، مع ضعف قطاعاتها الإنتاجية وخاصة الصناعية والخدماتية على منافسة الوافدين من خارجه.

اختلاف أساليب

وتواجه الجهود الصينية في أفريقيا بمنافسة شرسة من الاتحاد الأوربي وخاصة من بريطانيا وفرنسا، بالإضافة إلى أميركا.. ورغم الخبرة التاريخية لمنافسي الصين في أفريقيا بالجغرافيا الطبيعية وبالسياسة والتاريخ هناك، فإن الكسب في معترك المصالح بين الفرقاء أصبح بقوة الأسلوب وفاعليته، وقد انتهج الغرب أسلوبا يجمع بين الاعتراك -بخبرة- في المجال الاقتصادي، ممزوجا بالنشاط السياسي والعسكري الفعال، حيث المساعدات العسكرية والتدخلات الحربية، وتسويق السلاح الأميركي، إلى أن بلغ الأمر حد إنشاء القيادة العسكرية الأميركي (أفريكوم) في العام 2007.

كما أصبحت القارة إحدى أهم مسارح الصراع في مواجهة تنظيم القاعدة بعد الحادي عشر من سبتمبر، ومع ذلك وتابعا له أوروبيا مواجهة جماعة بوكو حرام، وغير ذلك من التطورات التي بلغت حد النزاع الأميركي الأوروبي في حلبة أفريقيا، وقد انضافت للعنصر العسكري محددات أخرى للعلاقة بأفريقيا يدخل ضمنها ضمان أمن إسرائيل، ومشروعات الإصلاح السياسي القائم على الديمقراطية والتعددية، وحرية السوق والحريات الفردية وحقوق الإنسان.

أما الصين فلم تُصدع رؤوس الرؤساء الأفارقة بمطالب الحريات وحقوق الإنسان وغيرها مما يحتفي به الغرب، حيث ركز أسلوبها على عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وقد عبر زوونيونج نائب وزير الخارجية الصيني عن المبدأ الصيني في التعاطي مع الأفارقة بقوله إن التعامل مع أفريقيا يتعلق بالجوانب العملية، فالتجارة تجارة ولن تتدخل الصين في الشؤون الداخلية، حيث تحاول الفصل بين السياسة والتجارة، مع التأييد المتبادل والتنسيق داخل المنظمات متعددة الأطراف، بما فيها الأمم المتحدة لتأييد المطالب العادلة للطرف الآخر، والتأكيد على مبدأ الصين الواحدة في مواجهة الصين الوطنية (تايوان) التي تتخذ منها الولايات المتحدة ورقة توازن بها النفوذ الصيني المتمدد في دوائر ومواقع مختلفة.

Center مركز غزة GAZA للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

ومع أن الصين في أفريقيا لا تواجه تحالفا بين المكونات الغربية الكبرى، ولكن ضعف الاهتمام الصيني بحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد، مثل منطلقا أميركا في انتقاد النموذج الصيني في أفريقيا الذي يراه الغرب اهتماما بالمصالح الاقتصادية على حساب كرامة وحقوق الشعوب التي لا تأبه لها الصين.

ويدلل الغربيون بتعاون الصين -من المنظور الغربي- مع نظم دكتاتورية وقمعية مثل زيمبابوي والسودان ما أفشل جهود نشر الديموقراطية، حيث تقدم الصين لهذه الدول قروضا ميسرة وإعفاء من الديون، مع تزويد بالسلاح واستثمارات تمكن هذه الأنظمة من المواجهة، ومقاومة رياح التغيير، بالإضافة إلى أن الفائض المالي الناتج عن علاقات الصين بهذه الأنظمة لا يتجه إلى رفاه الشعب، وإنما لاستجلاب مزيد من السلاح لاستدامة الاستبداد.

ولكن الصين ترد على وجهة النظر هذه بأن سياسات الإقراض يجب ألا تكون مرتبطة باعتبارات السياسة من ناحية، ومن ناحية أخرى فأنها تعمل بقوة على تعزيز الاستقرار واحترام حقوق الإنسان في أفريقيا بطرق أخرى أهمها التنمية، ثم إن تغيير الأنظمة هو مسؤولية شعوب تلك الدول وليست مسؤولية الصين.

مواجهة من داخل القارة

ورغم أن الكتاب تناول العلاقات بين الدول وليست الجماعات فإن مواجهة الصين في أفريقيا لا تأتيها فقط من قبل خصومها المتنافسين معها على موارد القارة وأسواقها، بل من داخل القارة وخاصة جمعيات المجتمع المدني المرتبطة بالغرب، والتي تشاركه شكوكه في تشجيع الصين على استمرار أنظمة الاستبداد. ولكنها تضيف أن نمط الإغراق السلعي الذي تتدفق به الصين تجاه الأسواق الأفريقية يسبب مشكلات أخرى لضعف نوعية تلك السلع ورداءة صناعتها، وهو ما قد يحيل القارة إلى مكب للنفايات الصينية، خلافا لرؤية الصين التي تراه يناسب القوى الشرائية الضعيفة للشرائح الاجتماعية الأفريقية.

كما أن النقد يتزايد أفريقيا في وجه النموذج الصيني لعدم سعيه لتوطين التكنولوجيا في أفريقيا، بما يسهم في تنمية ذاتية ترتقي بالقارة إلى مصاف المنتجين، وإنما يبقيها في موقع التلقي والاستهلاك. وهناك اتهامات بأن المواد الخام التي تستوردها الصين من القارة الأفريقية وتعيدها سلعا إلى أسواقها، مثل الأقطان والأخشاب تضعف إمكانية قيام تنمية صناعية في أفريقيا مع نمط الإنتاج الصيني رخيص التكلفة.

قلق ومخاوف

وقد استخدمت الصين مجموعة من أدوات القوة الناعمة للتغلغل في أفريقيا غير تبادل المنافع الاقتصادية، حيث تزداد أعداد الطلاب الأفارقة الذين يتلقون العلم في الصين، وتنتشر معاهد كونفوشيوس لتعليم اللغة الصينية في المدن الأفريقية مع إقبال كبير عليها، وترتفع لافتات مصانع ومشافي الصداقة، ولكن كثيرا من المسؤولين والأكاديميين الأفارقة يتساءلون بقلق، هل تستمر الصين بذات أدواتها لتوسيع تغلغلها الاقتصادي والتنموي والدبلوماسي في أفريقيا، أم أنها ستضطر -من أجل حماية مصالحها للأساليب العسكرية والأمنية، التي ستحيلها من دولة صديقة تقدم دعمها من دون شروط إلى دولة استعمارية لا تختلف عن غيرها من الدول الأوروبية الاستعمارية سابقا وأميركا راعية النظام العالمي الجديد؟!

والحال أنه طالما قدمت الصين نفسها باعتبارها دولة نامية تشترك مع الأفارقة في تجربة الاستعمار وقسوة العلاقة الظالمة مع الغرب.

تساؤلات

بالرغم من ما ناقش الكتاب من معلومات غنية حول هذه العلاقة المعقدة بين الصين وأفريقيا، وما أثاره من نقاش في دوائر أكاديمية وسياسية عديدة، فإن الكاتب انتهى بأسئلة كبيرة، من قبيل مدى قدرة الواقع الأفريقي على الاستفادة من

Centre for Gaza Studies
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

الفرص التي تقدمها الصين؟ وما هو تأثير هذه العلاقة على الاقتصاد العالمي، وبالتالي على العلاقات الدولية؟ وهل يمكن أن تصبح العلاقة مع الصين طريق الدول الأفريقية للحاق بركب التقدم، أم أن الأمر لا يعدو كونه استغلالا لموارد القارة الكبيرة دون أن تغادر حفرة تخلفها؟

وهل تسعى الصين لإغراق الأسواق الأفريقية بالسلع الصينية الرديئة الصناعة، الرخيصة الثمن، وإضعاف قواها العاملة باستقدام العمالة الصينية لتسد موقع الأفريقية في المشروعات التي تستثمر فيها الصين، أم أن الصين تسد حاجة الأفارقة بما يناسب حاجاتهم وقواهم الشرائية وتسعى لتدريب قواهم العاملة في اتجاه تطوير ورفع قدراتها؟

تم بحمد الله

****

******

***

*

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies